حلب فوكس

FOCUS ALEPPO

الخميس 1 آذار/مارس، 2018

العدد الثاني والعشرون (٢٢)

(ملف خاص عن المعابر في الشمال السوري)

معبر باب السلامة (الحكومة المؤقتة آخر الواصلين)	**معبر عون الدادات** (إغلاق شكلي والمرور بـ20000 ل.س)
معبر جرابلس (حلم المدنيين بالدخول إلى تركيا)	**معبر أم جلود - الحمران** (عودة إلى الحياة)
معبر الراعي (يسحب البساط التجاري من باب السلامة)	**معبر باب الهوى** (أهم المعابر السورية، ورفض التبعية للحكومة)

رئيس التحرير: تيم علي
Taimali.focus@gmail.com

مدير التحرير: آدم يوسف
adam.joseph.sy@gmail.com

تحرير الصور: جلال المامو

تحرير: مصطفى أبو شمس

محمود عبد الرحمن

المراسلون: ابراهيم حسن
عبد الناصر محمد

focusaleppo@gmail.com

www.focusaleppo.com

المعابر في حلب وإدلب

رسوم مجحفة، وكتل مالية ضائعة، ومحاولات جديدة للقوننة

كيف ومتى تحول "قوت الناس وغذائهم" إلى مصدر هائل "لضياع كتله مالية ضخمة"، من خلال "معابر" فرضت نفسها بين المناطق السورية، وأدت إلى ارتفاع كبير في مختلف الأسعار الذي أثقل كاهل المواطن، وجره ليهبط تحت خط الفقر. وليغدو تأمين لقمة العيش " الهاجس الأهم "لميسوري الأمس ومتوسطي الدخل والفقراء" على حد سواء.

هي حكاية المعابر والفصائل والناس، لتكتمل الحرب على المناطق السورية بحرب جديدة سلاحها الخبز لا الطيران والقذائف، وليغدو لسان الحال "مو رايحة غير عالشعب".

في هذا الملف يرصد معدو التحقيق المعابر في المناطق الخاضعة للمعارضة السورية في محافظتي حلب وإدلب، بين مختلف الأطراف. تأسيسها -رسومها الجمركية - الأطراف المسيطرة عليها -آلية عملها. وينقلون تساؤلات الناس والتجار وأصحاب الشاحنات (إن بقي من يسمع) على حد قولهم.

على باب صيدلية في مدينة إعزاز، يجلس أبو أحمد (نازح من مدينة حلب) بعد رحلة متعبة قضاها في البحث عن دوائه (الضغط والسكر) دون جدوى في صيدليات المنطقة.

"هي عاشر صيدلية، والله تعبت" يقول الرجل الستيني، فقد فُقدت أصناف كثيرة من الدواء بعد إغلاق معبر عفرين (الممر الوحيد للأدوية إلى الريف الشمالي والشرقي من حلب، والتي كانت تأتي من محافظة إدلب عبر معبر عفرين قادمة من مناطق سيطرة قوات الأسد، ولم يُسمح بدخول الأدوية من معبر أم جلود الحمران في منبج).

يشكو الصيدلي رائد اليوسف من فقدان عدد كبير من الأدوية وارتفاع أسعار بعضها بطريقة جنونية، وذلك لندرتها، بالإضافة إلى (نظام التحميل) ويعني (تحميل أدوية غير مطلوبة على الأدوية الرائجة كشرط لبيعها من قبل المستودعات)، وهذا ما يؤدي إلى رفع سعر الدواء "فالصيدلي يقوم بتحميل ثمن هذه الأدوية على العلب الرائجة". ويروي أبو جميل صاحب مستودع (أبو جميل للأدوية) لـ معدي التحقيق "أن مستودعاً واحداً في مدينة إعزاز ما زال يملك بعض الأدوية المفقودة. وأن هناك أدوية بدأت بالنفاد من الأسواق، وخاصة أدوية القلب والضغط والسكر وبعض الأدوية الفيروسية والجرثومية". كما لا يوجد طريقة رسمية "لاستيراد الدواء بصورة شرعية من تركيا، والأدوية المهربة منخفضة الفعالية وبعضها مزوّر، والمواطن قد فقد الثقة بها".

ويقول علي الأسعد (تاجر جملة مواد غذائية) "إن معظم المواد التي كانت تأتي إلينا من مناطق النظام قد ارتفعت أسعارها بنسبة تصل إلى 25% بعد إغلاق معبر عفرين".

هذا الارتفاع طال مواداً كـ

(القهوة والعصائر والمشروبات الغازية والشاي وحليب الأطفال ومساحيق الغسيل وقرطاسية المدارس والغاز المنزلي). وفي عينة عشوائية، قال الأسعد "إن سعر طرد بن الحموي قد ارتفع من 1500 ليرة وحتى 2000 ليرة، أما الغاز فقد ارتفع سعر الاسطوانة إلى 11000 ليرة سورية بعد أن كان سابقاً 6500 ليرة سورية". وعن البديل التركي قال الأسعد "أسعار هذه المواد مرتفعة الثمن في تركيا، ولا يمكن استيرادها من هناك".

أما المحروقات فقد شهدت ارتفاعاً لمدة أيام ثم استقرت أسعارها. يقول مصطفى الغضبان (تاجر محروقات) "إن المحروقات كانت تأتي من معبر أم جلود الحمران الذي ما زال عاملاً، ومع توقف إرسالها نحو المناطق الغربية توقعنا أن يهبط السعر، إلّا أنه بقي على حاله. فلم تعد قوات سوريا الديمقراطية تسمح بدخول الفيول-الخام الذي تُستخرج منه المحروقات بواسطة آلات التكرير المحلية- وباتت ترسل المحروقات على شكل مواد جاهزة -مازوت وبنزين- وهذا ما حافظ على سعرها، إذ يبلغ سعر برميل المازوت اليوم 30 ألف ليرة سورية ما يعادل 65 دولاراً".

في الوقت نفسه يتوفر الدواء السوري في إدلب بكميات كبيرة، ويعاني من "الكساد" بعد إغلاق معبر دارة عزة، ومنع تصديره إلى الطرف المقابل من عفرين (إعزاز والريف الشرقي). في الوقت الذي يتجاوز فيه سعر برميل المازوت حاجز (80000 ما يعادل 172دولاراً) في محافظة إدلب، على الرغم من دخول الوقود الأوروبي بلا رسوم جمركية عبر معبر باب الهوى إلى الداخل السوري. وارتفعت أسعار المواد الغذائية القادمة من مناطق سيطرة قوات الأسد بنسبة 25%، وتراجعت أسعار الخضار والفواكه بالمقابل. وتوقفت الكثير من المصالح والورشات والمعامل الصغيرة نظراً لغلاء المحروقات وقلّة المواد الأولية المستوردة، وعدم القدرة على تصريفها بعد توقف التصدير بين طرفي سوريا المعارضة.

الصورة لمعبر باب السلامة - خاص فوكس حلب - ٢٠١٨

الصورة لمعبر باب السلامة - خاص فوكس حلب - ٢٠١٨

معبر باب السلامة

الحكومة المؤقتة آخر الواصلين

قام معدو التحقيق بالتواصل مع عينة من المدنيين وأصحاب الشاحنات، إضافة إلى لقاء مع قاسم القاسم مدير معبر باب السلامة معاون مدير إدارة المعابر في الحكومة المؤقتة.

لمحة عن تاريخ المعبر زمن الثورة

يقع معبر باب السلامة أو(نجو بينار) على الحدود السورية التركية شمال حلب، ويربط بين ولاية كيليس من الجانب التركي ومدينة إعزاز في الداخل السوري (5 كم عن المدينة). لم ينشأ المعبر حديثاً، إلّا أن تبعيته للمعارضة السورية بدأت منذ تحريره منتصف عام 2012 من قبل فصائل الثورة السورية (لواء عاصفة الشمال ثم لواء التوحيد). وبعد سيطرة داعش على مدينة إعزاز نهاية 2013 توقف المعبر عن العمل. ليستعيده لواء عاصفة الشمال بعد طرد التنظيم والسيطرة على المدينة. انضم لواء عاصفة الشمال إلى الجبهة الشامية لتصبح بذلك المسؤول عن إدارة المعبر حتى 10/10/2017، إذ سلمت الجبهة الشامية المعبر إلى الحكومة المؤقتة للائتلاف السوري المعارض.

يعمل في المعبر 220 موظفاً في مختلف أقسامه (جمارك، هجرة وجوازات، نقل، خدمات)، ما عدا عناصر الحراسة والأمنيين، بالإضافة إلى 850 عاملاً مسجلاً في لوائح المعبر كعمال تفريغ حمولة في الساحة الفاصلة بين الجانب السوري والتركي من المعبر (لا يسمح بدخول الشاحنات التركية، ويتم تفريغ حمولتها إلى شاحنات سورية)، بمعدل يومي (400 عاملاً).

عمل المعبر

مرّ المعبر خلال السنوات الخمس الماضية بالكثير من التغيرات وتعرض للإغلاق مرّات عديدة، وتغيّرت آلية العمل فيه.

وسنقف في هذه الملف على آلية عمل المعبر في الفترة الحالية:

باب السلامة معبر إنساني تجاري من الفئة (أ) ينظم حركة دخول المدنيين والبضائع والمساعدات الإنسانية (جميع المساعدات تدخل بإشراف منظمة الآفاد والهلال الأحمر التركي وiHH). يعمل طوال أيام الأسبوع على مدار الساعة. وتجارياً من الساعة 8 صباحاً وحتى 12 مساء، يتخلله

في الساعة 12 ظهراً لفترة الغداء. ويتبع حالياً للحكومة المؤقتة التي شكلت مديرية عامة للجمارك لاستلام كافة المعابر السورية بموجب بيان صادر في 25/10/2017.

- توقف دخول المدنيين عبر جواز السفر من باب السلامة منذ عام 2015. ويسمح فقط لقوائم محددة تصدر من الجانب التركي لبعض العاملين في "المنظمات الإنسانية والصحية"، وعدد من "التجار والصناعيين" وفق شروط خاصة تحدد بالاتفاق بين غرف التجارة والصناعة في المناطق الشمالية والشرقية من مدينة حلب وولاية كيليس التركية، لتصدر بشكل قوائم "ليسته" تجدد سنوياً. كما يسمح بدخول الحالات الإسعافية مباشرة (التي لا يتوفر لها علاج في المناطق السورية)، والحالات الطبية (الباردة) عبر المكتب الصحي، بالإضافة إلى بعض العاملين في القطاع العسكري والشرطة الحرّة.
- يدخل إلى المعبر بمعدل وسطي أسبوعي (50 شاحنة) تابعة للمنظمات الإنسانية، معفاة من الجمارك والترسيم.
- يستقبل المعبر بمعدل وسطي يومي (300 شاحنة تركية) من المواد التجارية المستوردة، وما يقارب (150 شاحنة سورية)، إذ يتم إفراغ الشاحنات التركية بمعدل شاحنتين تركية مقابل واحدة سورية (حمولة الشاحنة التركية في الحد الأعلى 27 طن، الشاحنة السورية كحد أدنى 50 طن).
- تم توحيد الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع المستوردة من قبل مديرية الجمارك (اللائحة موجودة على موقع المعبر)، ويتم استيفاء الرسوم بالليرة التركية (يبلغ المعدل اليومي للرسوم 200 ألف ليرة تركية، تقريباً 53300 دولاراً)، توضع في حساب بنكي تابع للحكومة المؤقتة، بحسب مدير المعبر.

آلية عمل المعبر

يعمل المعبر وفق برنامج جمركي متكامل

إذ يتم طلب الشاحنات من مكتب الدور في مدينة إعزاز، وتتعرض أثناء دخولها إلى المعبر لعملية تفتيش تتم عند الحاجز الأمني في سجو، ومن ثم تخضع لتفتيش جمركي ضمن المعبر على المواد الممنوعة (مازوت، دخان...)، ويتم تسجيلها في السجلات والكمبيوتر لتتوجه إلى ساحة التفريغ في الجانب التركي. من خلال المكتب التجاري في المعبر يتم التأكد من نوعية البضاعة، وتسجيل جميع البيانات في بيان جمركي، يحمله السائق بالإضافة إلى البضائع، حيث يتم الكشف عن البضاعة وفحصها مخبرياً للتأكد من الناحية الجمركية والجودة، ويتوجه بعدها إلى سائق الشاحنة إلى الصندوق لدفع الرسوم، وفي نهاية المطاف يتم التأكد من جميع هذه الخطوات من قبل الحاجز الأخير التابع للمعبر، ليتم إدخال الشاحنة في حال سلامتها.

ويمنع استيراد المواد المحرمة عالمياً كـ (المخدرات والأسلحة والمواد التي تدخل في صناعة المتفجرات)، كما تمنع بعض المواد (بحسب الحاجة) وذلك لأسباب صحية (كالأجهزة الطبية المستعملة وخاصة أجهزة الأشعة، وفق كتاب مرسل من مديرية الصحة بأثرها السلبي على المواطن، والفروج المجمد) أو لتشجيع الصناعات المحلية (يمنع دخول بعض المواد المصنعة إن كان هناك كفاية في السوق المحلية). كما يمنع الجانب التركي دخول بعض المواد وفق لوائح تصدر من قبلهم كـ (الحديد المبروم)، الذي صدر مؤخراً منع استيراده إضافة إلى (السماد ومعدات البناء الكبيرة كالباكر والتركس و...).

إقتراحات جديدة

قدّمت إدارة المعبر اقتراحات جديدة إلى الجانب التركي لتسهيل وتوسيع دائرة المستفيدين من معبر باب السلامة، تخص الطلاب الذين قُبلوا في الجامعات التركية أو من يمتلك فيزا ترانزيت. كما اقترحت إدارة المعبر تحديد برنامج زيارات فصلية أو نصف سنوية للسوريين الحاصلين على الحماية المؤقتة في تركيا، لزيارة سوريا تلبية للاحتياجات، ورغبة في تنشيط المناطق المحررة من خلال أعمال يديرها القادمون الجدد، إن سنحت لهم فرصة الدخول، وتجنباً للازدحام الحاصل في (فترة إجازة العيد السنوية) التي حدد لها الجانب التركي معبري (باب السلامة وباب الهوى).

صعوبات ليس لها حلول

يضم المعبر في محيطه مخيماً يقطنه أكثر من 30000 نازحاً من مختلف المناطق، ما يسبب ازدحاماً وعائقاً في عمل المعبر. ومطيّة من الجانب التركي لتأخير قبول الكثير من الاقتراحات التي تخص العمل؛ بالإضافة إلى مطالبتهم بالماء والكهرباء من إدارة المعبر ما يشكل عبئاً إضافياً عليه على حد قول مدير المعبر.

تساؤلات

يبقى السؤال الأهم حول آلية صرف إيرادات المعبر، في الفترة التي سبقت تسلّم الحكومة المؤقتة له (20 مليون دولار سنوياً) بحسب مدير المعبر (53350 دولار يومياً). لم نصل إلى إجابة رسمية، وكانت الإجابات المتواترة حول ذلك أن صرفها كان يتم على تسليح بعض الفصائل و بعض الخدمات العامة، دون آلية واضحة.

الصورة لمعبر جرابلس - خاص فوكس حلب - ٢٠١٨

حلم المدنيين بالعبور إلى تركيا

الصورة لمعبر جرابلس - خاص فوكس حلب - ٢٠١٨

معبر جرابلس

تم جمع المعلومات من المصادر المفتوحة وأصحاب الشاحنات، بالإضافة إلى أنس حج يحيى المسؤول الأمني في معبر جرابلس

يقع المعبر في مدينة جرابلس (على بعد 120 كم شمال شرق مدينة حلب في أقصى شمال سوريا على نهر الفرات)

وكان قبل 2011 عبارة عن نقطة جمركية تربط بين قرية قرقميش في الجانب التركي ومدينة جرابلس في الأراضي السورية.

تحوّل المعبر، بعد تحريره من قوات الأسد 2012 وسيطرة المعارضة عليه، إلى نقطة لمرور المسافرين، وبعض البضائع التجارية دون آلية جمركية. ومتنفس ضروري للسوريين في المناطق الشرقية لمدينة حلب، التي كانت تعاني حصاراً خانقاً فرضته قوات نظام الأسد. ما أنعش الحركة الاقتصادية في المنطقة الشرقية بالكامل، وجرابلس بشكل خاص، بعد تحولها إلى منطقة تجارية تغذي معظم المناطق المجاورة لها وصولاً إلى مدينة الحسكة بالمواد الغذائية والصحية اللازمة.

أُغلق المعبر من قبل الحكومة التركية منذ سيطرة داعش على جرابلس في 18/1/2014، وأُعيد فتحه بعد طرده منها في أيلول 2016، وسيطرة قوات (درع الفرات) وهي (فصائل معارضة مدعومة من الحكومة التركية) عليها.

صُنّف معبر جرابلس كمعبر من الفئة (ج) وتعني (معبر انساني لدخول المساعدات) حتى بداية عام 2018، حيث رفعت تركيا تصنيفه إلى الفئة (أ) وتعني (معبر مدني وتجاري وترانزيت). بانتظار تعديل تصنيفه من الجانب السوري (الحكومة المؤقتة) الذي قد يستغرق سبعة أشهر، بحسب المسؤول الأمني، ليصنف ضمن المعابر الرسمية من الفئة الأولى.

انتقلت إدارة المعبر من المجلس المحلي في مدينة جرابلس إلى الحكومة المؤقتة في 25/10/2017.

يضم المعبر 32 موظفاً جمركياً يتقاضون رواتبهم من الشرطة الحرة حتى الآن، وسيتم لاحقاً إتباعهم إلى مديرية الجمارك، وسيتقاضون رواتبهم منها. و 200 عسكري يتبعون للفرقة التاسعة (مسؤولين عن الأمن وحماية المعبر وتفقد البضائع والتأكد من المستورِد)، بالإضافة إلى عمال الكراج (سائقين-عمال تفريغ) يقدر المسؤول الأمني عددهم ب 400 عائلة مستفيدة.

عمل معبر جرابلس

معبر جرابلس معبر إنساني مدني تجاري من الفئة (أ) يعمل طوال أيام الأسبوع من الساعة 8 صباحاً وحتى الساعة 7 مساء. يُسمح فيه:

- بعد قرار توقف جميع المعابر البرية بين سوريا وتركيا والذي فرض من الجانب التركي في عام 2015، اقتصردخول المدنيين في معبر جرابلس إلى تركيا على الحالات الإسعافية الإنسانية، ويستقبل المعبر المدنيين الخارجين طواعية والراغبين بالعودة النهائية إلى سوريا، بعد تسليم بطاقة الحماية المؤقتة (الكيميلك).
- تدخل إلى المعبر شاحنات المساعدات الإنسانية بإشراف (منظمة الآفاد والهلال الأحمر التركي وiHH)
- تدخل إلى المعبر الشاحنات التجارية بمعدل يومي بين (80-180) شاحنة، يسمح (للشاحنات التركية بالدخول إلى جميع المناطق التي يخدمها المعبر)، وتتم في بعض الحالات إفراغ حمولتها في شاحنات سورية، خاصة (الإسمنت ومواد البناء)، إذ تبلغ (حمولة الشاحنة السورية أربعة أضعاف الشاحنة التركية)، فلا تسمح الحكومة التركية لشاحناتها (أن تحمل ما يزيد عن 27 طناً). في ما يفضل قسم من المستوردين إبقاء الحمولة في الشاحنات التركية، وذلك للتخفيف من الكلفة المالية وعدم تعريض بضاعتهم للتلف، خاصة (الخضار والحمولات القليلة).
- تم اعتماد لائحة الرسوم الجمركية الموحدة الصادرة عن مديرية الجمارك، والتي تُستوفى بالليرة التركية (يبلغ المعدل اليومي للرسوم ما يقارب 15-20 ألف دولار أمريكي)، كانت سابقاً تعود إلى المجلس المحلي، أما اليوم فتوضع في حساب بنكي للحكومة المؤقتة. ويقول سائقي الشاحنات الذين التقيناهم "إن الرسوم زادت مع استلام الحكومة المؤقتة، فرسم شاحنة الإسمنت ارتفع من (650-850 ليرة تركية ما يعادل 170 دولاراً إلى 230 دولارا)، وزيت السيارات من (700 إلى 2200 ليرة تركية ما يعادل 185إلى 585 دولارا)، والخضار من (700 إلى 1200 ليرة تركية ما يعادل 185 إلى 320 دولارا)!؟.

آلية عمل المعبر

لم يُفعّل حتى الآن عبور شاحنات الترانزيت في معبر جرابلس، ويقتصر التبادل التجاري فيه على البضائع التركية. ويُزوَّد صاحب الشاحنة التركية عند مروره في الجانب التركي من المعبر بـ "فيش أصفر"، يحتوي على معلومات خاصة بنوع البضاعة وكميتها ووزنها واسم صاحب البضاعة المورد. ثم تخضع الحمولة إلى تدقيق من قبل موظفي الجمارك حول تطابق المعلومات الموجودة في "الفيش" مع الواقع. كما تخضع للتفتيش من قبل عناصر الفرقة التاسعة، ويتم التحقق من مصدر البضائع والمستورد لهذه البضائع، بالإضافة إلى التفتيش عن المواد المهربة والمواد الممنوعة من الدخول إلى المناطق المحررة. ثم يتم ترسيم هذه البضائع (سابقاً في المكتب المالي التابع للمجلس المحلي والآن من الحكومة المؤقتة).

وعود جديدة

تعمل إدارة المعبر بعد رفع تصنيفه على التواصل مع الجانب التركي، للسماح بدخول المدنيين إلى تركيا عبر المعبر بواسطة جوازات السفر، وبحسب المسؤول الأمني، أنه تم التواصل مع مدير ساحات الجمارك في تركيا حول هذا الموضوع. وجاء الرد "عندما تكون لديكم آلية جوازات معينة، فليس لدينا مشكلة في الجانب التركي". ليس هناك آلية لاستصدار مثل هذا القرار، ولكن إدارة المعبر تسعى مع الحكومة المؤقتة لاستصدار جوازات تابعة لها، ويتم الاعتراف بها من الجانب التركي لتسهيل عملية المرور.

الصعوبات في معبر جرابلس

تلخصت الصعوبات التي وقف عليها معدّي التحقيق من الحديث مع المسؤول الأمني والمستفيدين من المعبر، بما يلي"

- افتقار المعبر إلى لجان فنية مسؤولة عن فحص المواد المستوردة، إذ يقوم الجانب التركي الآن بفحص المواد والمساعدات الإنسانية، وتفقدها وتفقد تواريخ الصلاحية.

تم جمع المعلومات من المصادر المفتوحة وأصحاب الشاحنات، بالإضافة إلى أنس حج يحيى المسؤول الأمني في معبر جرابلس

- عدم رفع تصنيف المعبر من الجانب السوري حتى الآن.
- عدم وجود آلية تنظم عملية التصدير ليتمكن التجار من تصدير موادهم.
- ارتفاع أسعار الرسوم الجمركية المحددة، ما ينعكس على ثمن البضاعة ورفع الأسعار على المواطنين.

تساؤلات

تساءل كثير من أهل المنطقة حول السبب في تأخر رفع تصنيف المعبر، كما تساءلوا عن إمكانية السماح لهم بالدخول والخروج إلى تركيا بواسطة جوازات سفر النظامية التي يحملونها، ولماذا لا تقبل بها الحكومة التركية؟؟

وطالب الأهالي بخفض الرسوم الجمركية، وبادروا بالقول " إن المواطن وحده من يدفع كل هذه الرسوم الضرائب التي لم يروا في المقابل أي خدمات توازيها"، ففي معظم الدول التي تعتمد في ميزانيتها على الضرائب والرسوم "ينعكس أثرها على الخدمات الصحية والاجتماعية" الغائبة في مناطقنا.

الصورة لمعبر جرابلس - خاص فوكس حلب - ٢٠١٨

معبر الراعي

يسحب البساط التجاري من باب السلامة

قام معدو التحقيق بالتواصل مع أصحاب الشاحنات، وعلاء حمد مدير العلاقات العامة ومدير المكتب الإعلامي في المجلس المحلي في ناحية الراعي.

الصورة لمعبر جرابلس - خاص فوكس حلب - ٢٠١٨

يقع معبر الراعي في ناحية الراعي التابعة لمنطقة الباب، في محافظة حلب (60 كيلو متراً شمال شرق حلب). يربط بين بلدة (إلبيلي) التركية وناحية الراعي السورية.

تم تحريرها من قبل فصائل الجيش الحر في 2012، ثم تمت السيطرة على البلدة من تنظيم داعش في شباط 2014،وبعد سيطرة قوات (درع الفرات) على الراعي في آب 2016 من عناصر داعش، تم افتتاح المعبر في تشرين الثاني من عام 2016، ويصنف المعبرمن الفئة (ب) وتعني (مرور الحالات الإنسانية والبضائع التجارية ولا يسمح فيها بمرور المدنيين). ليتم رفع تصنيفه إلى الفئة (أ) في 22/5/2017، ثم ليعلن رسمياً -من خلال اتفاق تركي سوري- في 16/12/2017تحويله إلى معبر رئيسي "لتنظيم العملية التجارية الداخلية والخارجية والحد من عمليات التهريب" بحسب مصادر مفتوحة نقلاً عن والي كيليس.

تم تأهيل الجانب السوري من المعبر (من عمليات إنشاء رصيف، وتركيب إنارة، وبنية تحتية) ليتحول نتيجة (لموقعه الاستراتيجي وسط مناطق درع الفرات) إلى أهم المعابر التجارية في المنطقة. ويضم المعبر "إدارة جمركية حديثة توافق متطلبات الواقع، وتلتزم بالمعايير القانونية الدولية والاتفاقات الجمركية الدولية" بحسب مدير العلاقات العامة.

عمل المعبر

يعمل في معبر الراعي 70 موظفاً في أقسام: الجمارك، والهجرة والجوازات، وأمن المعبر، والحراسة. بالإضافة إلى 200 عامل يعملون في ساحة التبادل.

معبر الراعي معبر إنساني تجاري من الفئة (أ) يعمل على مدار الأسبوع من الساعة 8 صباحاً وحتى الساعة 5 مساء.

يتبع للمجلس المحلي بإشراف الحكومة المؤقتة ويخدم المنطقة من الراعي وحتى مدينة الباب والقرى المجاورة.

- يستقبل المعبر الحالات الإسعافية التي تدخل إلى تركيا للعلاج بالإضافة إلى (الشرطة الحرة التابعة لقوات درع الفرات).
- تدخل عبر المعبر المساعدات الإنسانية، والشاحنات التركية، والسيارات التركية التابعة لشركات المقاولة في الداخل السوري، بمعدل يومي (140-190) شاحنة.
- تدخل عبر المعبر البضائع التجارية القادمة من تركيا، بمعدل يومي (60-100 شاحنة)، والعدد في ازدياد يومي حيث كان المعدل قبل شهرين (20 شاحنة).
- للمعبر لائحة رسوم جمركية خاصة به (حصلنا على نسخة منها)، وتستوفى بالليرة التركية (بمعدل حسابي وسطي مع عدد الشاحنات 25-30 ألف دولاراً)، توضع في حساب بنكي خاص بالمجلس المحلي في ولاية غازي عينتاب، وتقسّم بين (الحكومة المؤقتة والمجالس المحلية والخدمات الاجتماعية والصحية).

آلية عمل معبر

يتم استقبال الشاحنات من الجانب التركي، ويقوم عناصر من الجمارك بتسجيل هذه السيارات والكشف عن البضائع المحملة وترسيمها بموجب جدول الأسعار، وحتى الآن تقوم الشاحنات بتفريغ الحمولة بحسب رغبة التاجر، حتى تنتهي أعمال إنشاء الساحة العامة لتبديل المواد بالقرب من المعبر، بمساحة (2400 متراً مربعاً). وذلك لتجنيب السيارات التركية المحمّلة الدخول في الأراضي السورية، لحمايتها، وخلق فرص عمل لأصحاب الشاحنات السورية وعمال التفريغ والحمولة.

هناك لجنة مختصة للكشف عن البضائع المحملة وتواريخ الصلاحية، والتأكيد من شروط التخزين. وتم في الآونة الأخيرة (الكشف عن عدد من البضائع المخالفة كعصير الأناناس ولبن العيران وتم إتلافها بحسب مدير المكتب الإعلامي).

تعتبر مواد البناء (الإسمنت والرمل) أكثر المواد المستوردة من المعبر، بالإضافة إلى المواد الغذائية والفواكه، وقطع تبديل السيارات المستعملة والخردة وعلف الحيوانات. وفي الفترة الأخيرة (المحروقات) بعد افتتاح كازية مركزية مقابل المعبر تحتوي على الوقود التركي (ويبلغ سعر البنزين فيها (3.20) ليرة تركية والمازوت (3) ليرة تركية وهو ما يعادل نصف ثمنها تقريباً في الجانب التركي).

الصعوبات في معبر الراعي

لم نقف على صعوبات تخص المعبر من قبل إدارته أو أصحاب الشاحنات، وهناك رضا عاماً عن عمله، وفي حديث مع تجار وأصحاب معامل وورش صناعية قالوا "إن المعبر حقق بتوسطه للمنطقة الجغرافية أهمية كبرى، وتحول إلى المعبر التجاري الأهم في المنطقة"، وأملوا بالسماح لهم بالدخول إلى تركيا لـ "معاينة بضائعهم" فمعظم البضائع يتم شراؤها عبر الصور، وهذا ما سبب مشاكل حقيقية في "نوع البضائع وجودتها".

إغلاق شكلي والمرور بـ 20000 ل.س

تم التواصل مع سائق أحد الحافلات على معبر عون الدادات وبدر كجك مدير المكتب الإعلامي في لواء الشمال.

افتتح معبر عون الدادات بعد تحرير القرية من عناصر داعش بداية عام 2017، في قرية عون الدادات التي يتقاسم السيطرة عليها (قوات سوريا الديمقراطية) في النصف الجنوبي من القرية، وقوات (درع الفرات) في النصف الشمالي منها. وتتوسط القرية المسافة بين مدينتي منبج وجرابلس (103 كم شرق حلب)، وتم استغلال المساحة الفاصلة بين القوتين من قبل المدنيين، وتحويلها إلى كراج للحافلات والسيارات التجارية بين مدن ريف حلب الشرقي.

لا يملك المعبر تصنيفاً، ويمكن عدّه نقطة إنسانية تسهل خروج ودخول المدنيين، وتربط بين مناطق المعارضة وتلك الخاضعة لـ (قوات سوريا الديمقراطية)، ولا توجد حركة تجارية في المعبر، بحسب مدير المكتب الإعلامي للواء الشمال المسيطر عليه.

يفتح المعبر بشكل دائم أمام المدنيين من الساعة 10 صباحاً وحتى 4 مساء، وتُوجد في المعبر باصات مخصصة لنقل المدنيين من كراج المعبر إلى المناطق التي يريدون الذهاب إليها (ذهاباً وإياباً). وليس هناك رسوم مفروضة أو رسوم جمركية.

ويعتبر المعبر خط جبهة أوّل مع قوات سوريا الديمقراطية، وشهد عدداً من حالات الإغلاق من الجانبين خلال فترة عمله. والمعبر اليوم متوقف عن العمل منذ بداية معركة "غصن الزيتون"، التي تخوضها قوات من الفصائل المعارضة مع الجيش التركي في مدينة عفرين.

سائق أحد الحافلات (يتم إخفاء اسمه لضرورات أمنية) قال لـ "معدي التحقيق" إن عناصر معبر عون الدادات يقومون باستغلال هذا الإغلاق، وابتزاز الركاب وأصحاب السيارات للسماح لهم بالمرور، مقابل مبالغ مالية (20000 ليرة سورية ما يعادل 43 دولاراً). إذ يتم المرور عن طريق "التهريب" بواسطة عناصر من المعبر وبحسب السائق "أن الأمر لا يقتصر على عناصر الحاجز بل عليك دفع مبلغ 2000 ليرة سورية 5 دولارات تقريباً عن كل راكب لقوات سوريا الديمقراطية في الطرف المقابل، وعليك أن تدفع الإتاوة لحواجز النظام"، ويكمل السائق "إن كل سيارة ركاب تدفع في الحد الأدنى مبلغ 50000 ليرة سورية ما يعادل (107 دولارات)، لإيصالهم إلى حلب كـ (رسوم ورشى)".

الصورة لمعبر أم جلود الحمران - خاص فوكس حلب - ٢٠١٨

معبر أم جلود - الحمران

تم جمع المعلومات من المصادر المفتوحة، والصفحة الرسمية (أم جلود-الحمران)، وأحد العناصر في المعبر (تم إخفاء اسمه لأسباب تتعلق بأمنه).

يربط معبر (أم جلود -الحمران) بين قرية أم جلود التي تقع شمال غرب منبج (22كم) وتمثل النقطة صفر في مناطق سيطرة (قوات سوريا الديمقراطية) وقرية الحمران التي تسيطر عليها فصائل تابعة لـ قوات (درع الفرات).

تم افتتاح معبر (أم جلود - الحمران) في نهاية شهر تشرين الثاني عام 2016، باتفاق بين "قوات سوريا الديمقراطية وفصائل المعارضة" ليصبح ممراً إنسانياً، والمعبر التجاري الأهم للمحروقات والفيول (يغذي جميع المناطق الخاضعة لدرع الفرات ومحافظة إدلب والريف الغربي من حلب، بالإضافة إلى عفرين، بالفيول والمحروقات السائلة بنزين مازوت كان)، إضافة إلى المواد الغذائية.

خضع المعبر خلال هذه المدة لفيلق الشام وعدد من الكتائب، كـ (شريف الخطيب و بارود وعماد الجماع وأبو ساطور وأبو مريم). وبحسب أهل القرية، فإن هذه الكتائب قامت بتجاوزات كبيرة وفرضت رسوماً عالية على المواد الداخلة والخارجة من المعبر، ما أدى إلى محاربتها من قبل الجبهة الشامية، والسيطرة على المعبر في نيسان من عام 2017.

اشتد التنافس للسيطرة على معبر (أم جلود -الحمران) وتطور الأمر إلى قتال بين "لواء السلطان مراد والحمزات والصقور والشرقية وفصائل أخرى) من جهة، والجبهة الشامية من جهة أخرى، انتهى لصالح الأخيرة، إذ ما زال المعبر يتبع لها -حتى الآن- وتشرف عليه الحكومة المؤقتة منذ 25 تشرين الأول 2017.

حجم التبادل التجاري في معبر(أم جلود -الحمران) وصل سابقاً إلى (100 شاحنة) تدخل إلى مناطق سيطرة (قوات سوريا الديمقراطية) مقابل (50 شاحنة) تخرج منه باتجاه مناطق (درع الفرات). تفرض قوات سوريا الديمقراطية رسوماً جمركية غير محددة، ويستثنى منها الأدوية والمواد الطبية.

ويعمل صباحاً وحتى 5 مساء شتاء وحتى 7 مساء صيفاً. كما يُعتبر المعبر ممراً مدنياً للحافلات التي تنقل المدنيين من وإلى المناطق الشرقية.

الصورة لمعبر أم جلود الحمران ٢٠١٧/٣

أدى فتح المعبر إلى وجود سوق للمازوت والفيول في قرية الحمران، يعتبر من أهم أسواق المنطقة، كما عمل على تنشيط الحركة التجارية وتوفير فرص عمل متنوعة، وشهدت القرية افتتاح عدد من المطاعم والمقاهي.

قبل غصن الزيتون

قال أحد العناصر على معبر (أم جلود -الحمران) "إن عدد القائمين على العمال في المعبر 10 موظفين بالإضافة إلى عناصر مسلحة للرباط والحماية، وقد تحولت معظم الشاحنات إلى معابر أخرى كـ "الجطل" ومعابر تهريب أخرى، بالاتفاق مع فصائل مسلحة وإرغام أصحاب الشاحنات على المرور من خلالها، على الرغم من عدم فرض أي رسوم في معبر (أم جلود - الحمران)، ما أدى إلى إضعاف الحركة التجارية بشكل كبير، باستثناء السيارات التي نرافقها من جرابلس".

ويتم تفييش سائق السيارة القادمة وتفتيش البضائع وتزويدهم بورقة تسمح لهم بالمرور عبر الحواجز المنتشرة، إلا أن أصحاب الشاحنات قالوا "إن الكثير من الحواجز لا تقبل بهذه الورقة، ونضطر لدفع مبالغ مالية للمرور" وتمنّوا "أن يكون هناك ترسيم فالرسوم الجمركية أقل بكثير مما يضطرون لدفعه".

بعد غصن الزيتون

تم إغلاق جميع المعابر مع المناطق التي تسيطر عليها (قوات سوريا الديمقراطية) باستثناء معبر (أم جلود - الحمران) الذي أُبقي عليه كمعبر تجاري فقط، وهذا ما أدى إلى عودة النشاط التجاري للمعبر، حيث يقدر عدد الشاحنات التي تمر من المعبر بمعدل وسطي يومي ب(200 شاحنة)

معبر الجطل (معبر الجكارة)

تم افتتاح المعبر في قرية الجطل التابعة لمدينة منبج شمال حلب في 7/10/2017، يربط بين (قوات سوريا الديمقراطية وقوات درع الفرات). يسيطر عليه (لواء السلطان مراد والنصر والجيش الوطني). وفي بيان للسلطان مراد قال "إن المعبر إنساني غير ربحي يهدف لإيصال المساعدات الإنسانية إلى أهالي الرقة ودير الزور، ومساعدة المدنيين على التنقل".

بعد افتتاح المعبر تحولت معظم الحركة التجارية إليه من معبر(أم جلود - الحمران)، خاصة بعد الخلاف بين السلطان مراد والجبهة الشامية حول إدارة المعبر، وهو ما جعل عدداً من الذين التقاهم معدي التحقيق يؤكدون "أن السبب الحقيقي لفتحه هو سحب البساط من معبر (أم جلود -الحمران)، وتحويل العمليات التجارية إلى الجطل، وما يترتب على ذلك من مبالغ مالية كبيرة".

أُغلق المعبر بشكل كامل منذ بداية عام 2018.

معبر الشط (إنساني برسوم مالية)

بسبب إغلاق المعبر خلال عملية غصن الزيتون، تم التواصل مع سائق شاحنة بضائع وبعض المدنيين، والاعتماد على مقطع فيديو لوكالة سمارت للحديث عن المعبر.

يقع المعبر في مدينة إعزاز شمال حلب، ويربط بين مدينة إعزاز التي تسيطر عليها المعارضة السورية وعفرين التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية. ويعتبر المعبر الوحيد الذي يصل بين ريفي حلب الشرقي والغربي ومنه إلى محافظة إدلب، كما يعد من أهم المعابر الإنسانية والتجارية في المنطقة، فهو شريان الحياة بين تلك المناطق إضافة إلى مناطق نظام الأسد.

يخضع المعبر لسيطرة الجبهة الشامية وحركة أحرار الشام، ويمر من خلاله يومياً بمعدل وسطي (500 سيارة بين بضائع وركاب) نحو الريف الغربي ومناطق النظام وعفرين.

للمعبر لائحة رسوم جمركية خاصة على البضائع عامة سواء (المتجهة نحو مناطق المعارضة في الطرف المقابل، أو المتجهة نحو عفرين أو قوات الأسد). كما تفرض قوات سوريا الديمقراطية من جانبها (رسوماً جمركية على الأشخاص 1000 ليرة سورية تقريباً 5دولارات، على الأفراد، بالإضافة إلى رسوم جمركية على البضائع، وتعمل على ترفيقها بعد تجميعها في نقطة قريبة من منطقة كفرجنة، وإيصالها إلى خارج مناطقها)، وفي المعبر مكتب لـ"تفييش" المدنيين القادمين إلى مدينة إعزاز.

تساؤلات

يشتكي (أصحاب السيارات التجارية الذين التقيناهم) من الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع، ويتساءلون عن "سبب هذه الرسوم، خاصة أن البضائع (تعود إلى تجار في مناطق معارضة تقف في خندق واحد!) على حد قول أبو أسعد (سائق شاحنة).

ويرى أحمد محمد الكنعان أحد التجار في محافظة إدلب "إن فرض هذه الرسوم مجحف، وكأنهم يتقاضون رسوماً من أنفسهم، الرسوم فرضت بين الدول وليس بين أبناء المنطقة الواحدة، يوماً ما ستفرض رسوماً بين سجو وإعزاز المجاورتين".

والسؤال الملح في كل مرة "أين يذهب ريع الرسوم الجمركية المفروضة؟"

فبحساب بسيط أجراه معدو التحقيق تبين أن مرور 300 شاحنة بضائع تجارية مختلفة (حيث يتراوح ترسيم المواد بين 2 دولاراً للطن و 12دولاراً للطن) تقتضي وبافتراض حمولة 50 طن للشاحنة الواحدة (30 ألف دولار يومياً كحد أدنى و180 ألف دولاراً كحد أعلى) بمتوسط قدره (90 ألف دولار يومياً).

معبر أبو الزندين

الصورة من موقع مدار اليوم ٢٠١٨

قام معدّو التحقيق بالتواصل مع ناشطين في مدينة الباب، والعميد عثمان مسؤول المعابر في الحكومة المؤقتة، بالإضافة إلى المصادر المفتوحة.

أول معابر الحكومة المؤقتة مع قوات الأسد في مناطق درع الفرات

يقع المعبر في قرية أبو الزندين غرب مدينة الباب في ريف حلب الشرقي (38 كم عن حلب). ويربط بين مناطق (درع الفرات) والمناطق الخاضعة لسيطرة (قوات الأسد)، وقد تم الاتفاق على افتتاحه من خلال التنسيق بين الفصائل المعارضة، ولجنة المصالحة الوطنية في 19 كانون الأول عام 2017، ليشمل مرور الآليات والبضائع والأشخاص.

في 13 كانون الثاني 2018 أعلنت الحكومة المؤقتة عن افتتاح معبر أبو الزندين في مدينة الباب شرق حلب، وأتبعتْه لأمانة الجمارك العامة في بلدة الراعي، لينطبق عليه، بحسب الإعلان، "التعليمات الإدارية وقائمة الممنوعات الصادرة عن المديرية العامة للجمارك" التابعة لها. وأعلنت الحكومة أن العبور سيكون مجانياً بالنسبة للمدنيين، أما العائد التجاري من البضائع -التي ستعامل بالمثل في حال فرض قوات الأسد رسوماً جمركية على البضائع- فسيكون في حساب الحكومة السورية المؤقتة.

وجاءت هذه الخطوة بحسب البيان لتسهيل حركة مرور البضائع، ومنع الاستغلال الذي تعتمده قوات سوريا الديمقراطية بفرض الرسوم على المدنيين والبضائع.

تعثّر افتتاح المعبر، رغم إعلان الحكومة المؤقتة. وكانت جهات ثورية وتجار من المنطقة قد أصدروا بياناً في 14/1/2018، رفضوا فيه فتح المعبر وعدّوه ترخيصاً لمزاولة عمل للنظام، كما اعتبروا أن هذه الخطوة ستعرض العمل التجاري للخطر، وتحوّل المنطقة إلى سوق استهلاك. وهذا الخيار "مرفوض تجارياً واقتصاديا" على حد قولهم. وهو يتضارب مع المصلحة العامة لفئة كبيرة من التجار والمستوردين والعمال وسائقي الشاحنات، الذين يشكلون 80% من القوة المالية في مناطق (درع الفرات).

"لم يصدر حتى الآن أي تعليمات بخصوص إعادة فتح المعبر" يقول مدير المعابر في الحكومة المؤقتة، و يكمل "أن رئيس الحكومة المؤقتة قرر إيقاف العمل به لتنتهي عمليات التوافق على آلية عمله، وإدارة موارده".

الحكومة المؤقتة تبين

قالت الحكومة المؤقتة بعد تشكيلها لمديرية الجمارك التابعة لها "إن ثلاثة معابر رسمية هي (معبر باب السلامة والراعي وجرابلس) تتبع لها، بالإضافة إلى ثلاث نقاط (معبر أبو الزندين- عون الدادات- أم جلود الحمران)". وقال مدير المعابر "إن إيرادات هذه المعابر ستكون في حساب الحكومة المؤقتة، لتمويل الجيش الوطني ونشاطات المجالس المحلية ورواتب الموظفين وعناصر الجمارك". وكانت الحكومة المؤقتة بالتعاون مع الحكومة التركية قد أقامت دورات تدريبة لـ (500موظفاً) فيما يخص عمل المعابر والجمارك لتأهيلهم لاستلام المعابر وتنظيم عملها.

أهم المعابر السورية للمعارضة، ورفض التبعية للحكومتين.

معبر باب الهوى

الصورة من صفحة معبر باب الهوى على الفيس - ٢٠١٥

اعتمد معدّو التحقيق على المصادر المفتوحة، كما تم التواصل مع إدارة المعبر ومازن علوش مدير المكتب الإعلامي في معبر باب الهوى، ودراسة في موقع إفري الفرنسي صدرت في آذار 2017، بالإضافة إلى سائقي شاحنات وتجار ومدنيين.

يقع معبر باب الهوى (جيلفه غوزو) في مدينة سرمدا (33 كم) عن محافظة إدلب. ويربط بين مدينة سرمدا في سوريا ومدينة الريحانية في إقليم هاتاي التركي.

تم تحرير المعبر في منتصف عام 2012، ليخضع لسيطرة عدة فصائل عسكرية (حركة حزم، جبهة ثوار سوريا، الجبهة الإسلامية، صقور الشام، جيش الإسلام) حتى عام 2015، لتستلمه حركة أحرار الشام، وتنشئ إدارة مدنية فيه في نفس العام استمرت حتى تموز2017. وفي خلاف بين حركة أحرار الشام وهيئة تحرير الشام في 26 تموز 2017، تم تسليم المعبر لإدارة مدنية مستقلة -لا تتبع لأي فصيل- كما لا تتبع الحكومة المؤقتة.

يعمل في معبر باب الهوى ما يقارب 400 موظفاً، جميعهم يتقاضى الراتب ذاته (250 دولاراً)، بالإضافة إلى عمال التبديل، ويضم المعبر خمسة أقسام تنفيذية (الهجرة والجوازات، أمانة الجمارك، قيادة الشرطة، قسم الإشراف الطبي، المرآب والآليات). بالإضافة إلى العديد من المكاتب الإدارية (الديوان العام -الرقابة والمتابعة، الدراسات والشؤون القانونية، التقني، المالي، الإعلامي، العلاقات العامة، الموارد البشرية، الإحصاء والتخطيط، الحجر الصحي والزراعي، التنسيق الطبي، دائرة الكراج).

عمل المعبر

باب الهوى معبر إنساني تجاري من الفئة (أ) بإدارة مدنية مستقلة إدارياً ومالياً، يسمح بدخول المدنيين والبضائع، بالإضافة إلى شاحنات الإغاثة والمساعدات الإنسانية. ويعمل بشكل يومي من الساعة 8 صباحاً حتى 6.30 مساء شتاء و 5 مساء صيفاً، يتخللها توقف لعمل المعبر في الساعة 12 حتى الواحدة ظهراً لتناول الغذاء.

- توقفَ دخول السوريين عبر جواز السفر من معبر باب الهوى إلى تركيا بموجب قرار تركي في آذار 2015، ويسمح من خلاله بدخول قوائم التجار بعد استكمال الأوراق (سجل تجاري والتسجيل في غرفة التجارة وجواز سفر، ترسل إلى الجانب التركي الذي يصدر قوائم بالأسماء التي يسمح لها بالدخول). والطلاب (بعد تقديم الثبوتيات اللازمة، وصورة عن جواز السفر والبطاقة الجامعية إلى مكتب الهجرة والجوازات، الذي يقوم بتدقيقها وإرسالها إلى الجانب التركي الذي يقوم بإصدار الموافقة، بعد دراسة الأوراق، في مدة أدناها أسبوعين). وسابقاً كان (يسمح بلمّ الشمل= الأصول التي لها أحد أبنائها داخل تركيا ويحمل بطاقة الكيملك، بعد تقديم الأوراق والثبوتيات اللازمة، يسمح لها بإدخال أصولها إلى تركيا وفق لمّ الشمل)، بالإضافة إلى مرور المدنيين ترانزيت (من يريد السفر خارج سوريا عبر مطارات تركية بعد حصوله على فيزا تثبت سفره)، وموظفي المنظمات الإنسانية والصحية.

◉ يسمح بدخول السوريين الحاصلين على (فيزا لأداء فريضة الحج) في عام 2017 تم دخول 3500 حاجّاً.

◉ يسمح بدخول السوريين القادمين من تركيا للزيارة (التي يسمح بها الجانب التركي في العيدين) والعودة إلى الأراضي التركية بعد انتهاء الزيارة. في عام 2017 تم دخول (110000) زائراً، عاد منهم عبر معبر باب الهوى (9000) زائراً.

◉ يسمح بدخول المُرحلّين من الأراضي التركية إلى السورية. بلغ عددهم في عام 2017 ما يقارب 87000 مرحّلاً.

◉ يسمح بدخول الحالات الإسعافية إلى تركيا (7000 حالة في عام 2017)، والحالات الباردة التي لا يتوافر علاج لها في سوريا(6500 حالة في عام 2017). ويتم ذلك عبر (مراجعة المكتب الصحي التابع لمديرية الصحة في حكومة الإنقاذ في محافظة إدلب، الذي يقوم بفحص المرضى، والتأكد من أمراضهم بموجب تقارير طبية. ثم يحصلون على ورقة إحالة يقوم مكتب التنسيق الطبي في معبر باب الهوى باستلامها، وتحديد دورها وفقاً لترتيب الدور والأولوية). ويسمح الجانب التركي بدخول (20 شخص يومياً من المرضى والمرافقين).

◉ يسمح بدخول قوافل المساعدات الإنسانية والإغاثية دون رسوم جمركية.

◉ يسمح بدخول الشاحنات التجارية بمعدل وسطي يومي (250 شاحنة). إذ بلغ عدد الشاحنات في عام 2017 (85000 شاحنة) تقريباً.

◉ يسمح بمرور كافة البضائع التركية إلى الداخل السوري، باستثناء المواد الممنوعة دولياً، والمواد التي يتم منعها من الجانب التركي. وتم في الآونة الأخيرة السماح بدخول المحروقات دون رسوم جمركية.

◉ للمعبر رسوم جمركية خاصة به (حصل معدّو التحقيق على نسخة منها). ويتم استيفائها بالدولار الأمريكي، ويبلغ (المعدل اليومي لإيرادات المعبر ما يقارب 66 ألف دولاراً) بحسب دراسة نشرها (موقع سوريا على طول) نقلاً عن تقديرات مشروع حلب، (وهو مبادرة بحثية لمركز شاتوك، في الجامعة الأوروبية المركزية في هنغاريا، فإن عائدات باب الهوى تصل لما يقارب الـ ٢٥ مليون دولار سنوياً، استناداً إلى إحصاءات التصدير التركية ومتوسط الأرقام للرسوم الجمركية على الحدود، في تقرير صدر كانون الأول ٢٠١٦). إلاّ أن دراسات أخرى قالت أن إيرادات المعبر تجاوزت هذا الرقم لتصل إلى معدل يومي (200 ألف دولاراً).

وفي دراسة أجراها موقع إفري الفرنسي نشرت في آذار عام 2017، اعتبرت معبر باب الهوى المركز الأهم للصادرات في تركيا، وبينت الدراسة أن 108000 شاحنة دخلت خلال 11 شهراً (330 يوماً) في عام 2014، من الأراضي التركية عبر معبر باب الهوى إلى سوريا، مقارنة بـ (55000 شاحنة) في عام 2013، بحسب بيانات صادرة عن الاتحاد التركي.

الصورة لساحة المحروقات في سرمدا - خاص لفوكس حلب - ٢٠١٨

وأوضحت الدراسة، بحسب مكتب الإحصاءات التركي، أن قيمة الصادرات إلى سوريا بلغت عام 2014 (1.8 مليار دولاراً). وأن هذه القيمة ارتفعت بنسبة 20% في عام 2014، و 15% في عام 2013، و9% في عام 2010.

آلية عمل المعبر

يعتبر التنظيم الجمركي في معبر باب الهوى هو الأعلى في سوريا، حيث تدخل الشاحنات المحملة بالبضائع ويتم تدقيق المعلومات في بيانها الجمركي، ونوعية البضائع وكميتها، ويتم فحص العينات من قبل لجان مختصة، ثم يتم ترسيمها وفق اللوائح الجمركية الخاصة بالمعبر، ومن ثم يتم إدخالها لتفرغ حمولتها في شاحنات سورية عند ساحة التبادل.

تم في العام 2017 فحص 80000 شحنة من قبل المكاتب المختصة في المعبر، وتم فحص (40000) شحنة دوائية، وإتلاف 21.5 طناً من الأدوية الزراعية، و350 كيلو جراماً من الأدوية البشرية، و1.4 طناً من الأغذية.

كما يتم فحص أوراق المدنيين من قبل أمن المعبر، وتم في عام 2017 تسجيل 637 ضبطاً (124 مفقودات و 52 إداري و 37 تهريب و271 تزوير و51 سرقة و29 متفرقات و52 حوادث سير و 48 استخدام بطاقة الغير).

ويعتبر معبر باب الهوى المعبر الوحيد المفتوح مع الجانب التركي في محافظة إدلب، بعد إغلاق كافة المعابر (خربة الجوز - حارم -دركوش -أطمه)، وتحوّلها إلى معابر لعمليات الإجلاء الطبي وتسليم المساعدات الإنسانية فقط.

إدارة المعبر توضح أن الإيرادات تُصرف

"بعد اقتطاع الكلفة التشغيلية للمعبر، يتم صرف العائدات المالية في مشاريع الصحة والتربية والخدمات والتعليم العالي"، بحسب مدير المكتب الإعلامي.

حيث تم في عام 2017 افتتاح وترميم 15 مدرسة، كما يتم دفع رواتب الهيئة التدريسية، ودفع أقساط الطلاب الفقراء، بالإضافة إلى ترميم وتجهيز عدة كليات ومخابر علمية، بالإضافة إلى إصلاح الطرقات وتركيب عواكس مرورية، ودعم مشفى الإحسان ومنظومة الإسعاف المركزية ودائرة الرقابة الدوائية من خلال إيرادات المعبر.

تساؤلات

وقف معدّو التحقيق على عدد من التساؤلات التي طالت كيفية (صرف الإيرادات)، ولماذا لا يكون هناك آلية واضحة توضح الإيرادات والمصاريف؟

كما تساءل عدد من المدنيين عن تخفيض الرسوم الجمركية بما يناسب الواقع الاقتصادي ودخل المواطن؟

الصورة من صفحة معبر باب الهوى على الفيس بوك - ٢٠١٨

بضائع تركيا وتجارة الهاربين من مناطق الأسد

معبر أبو دالي

يقع معبر أبو دالي في قرية أبو دالي التابعة لناحية عقيربات في منطقة السلمية في محافظة حماه، ويربط بين قوات النظام و مناطق المعارضة، تم إغلاقه في 8/10/2017 بعد سيطرة هيئة تحرير الشام على القرية، ليعود النظام إلى السيطرة على القرية فى 30/12/2017.

بإغلاق معبر أبو دالي فقدت آخر صلة للوصل بين حماه و إدلب، بعد أن كان المعبر يمثل منطقة حرة، يتم خلالها تبادل السلع والمحروقات والمواد الغذائية بين مناطق سيطرة النظام والمناطق التابعة للمعارضة.

سابقاً كان يسيطر على المعبر عشائر موالية لنظام الأسد، وكان طريق حماه -أبو دالي شريان حياة للتجار والمهربين، بتنسيق عال بين الفصائل العسكرية والمسيطرين من تجار ومهربين على التبادل التجاري.

يتم في المعبر عمليات تبادل لبضائع ومنها البضائع التركية (على الرغم من العداء بين تركيا وسوريا النظام) من طرف الجانب المعارض بالمحروقات من جانب قوات النظام. قدّرت عائدات المعبر بحسب تجار في المناطق المعارضة بـ (أكثر من 5 مليون دولار شهرياً). بالإضافة إلى تجارة أخرى تختص بـ (تجارة البشر= حيث يتم تأمين وصول المطلوبين والفارّين من خدمة الجيش في مناطق النظام والمنشقين عن صفوف جيش النظام إلى مناطق المعارضة، عبر معبر أبو دالي، بكلفة تصل إلى 4000 دولاراً للشخص الواحد).

المعبر للأحرار والقلعة لقوات الأسد

معبر قلعة المضيق

يقع في الجهة الشرقية من سهل الغاب بريف حماه الشمالي الغربي. ويربط بين المناطق الخاضعة لقوات النظام ومناطق المعارضة في ناحية

وسميت بذلك الاسم للقلعة التاريخية الموجودة في المكان والتي ما زالت قوات الأسد تسيطر عليها راصدة الطريق بين طرفي المعبر. ويمثل معبراً جنوبياً (تجارياً ومدنياً) باتجاه النظام، أُغلق مرات عديدة، ليتم فتحه من قبل قوات النظام في آذار عام 2016. وتسيطر عليه حركة أحرار الشام الإسلامية.

يعتمد المعبر فرض رسوم جمركية على البضائع، بحسب الكم والنوع (لا يوجد قائمة بالرسوم الجمركية)من طرف المناطق المعارضة، وفق لجان مختصة. يعود ريع الرسوم إلى حركة أحرار الشام، فيما يدفع التجار لحواجز النظام رسوماً على شكل (إتاوات ورشى للمرور).

يمر عبر المعبر سيارات نقل المدنيين من و إلى مناطق قوات النظام في حماه، كما تمر البضائع التجارية كـ (المواد الغذائية وقطع تبديل السيارات والألواح الخشبية)، كما يتم عبره تهريب المنشقين والهاربين والمطلوبين من قوات الأسد.

يقع المعبر في قرية قبتان الجبل، غرب حلب. ويربط بين المناطق المعارضة التي تسيطر عليها حركة نور الزنكي وعفرين التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية.

أُغلق العبر نتيجة المعارك الأخيرة غصن الزيتون، ولم نستطع الوصول لآلية عمله بعد رفض الحركة تزويدنا بها عند التواصل معها.

الرسوم حسب المزاج

معبر دارة عزة

يقع المعبر في مدينة دار عزة - مدينة سورية تقع على مسافة 30 كم إلى الغرب من مدينة حلب - ويربط بين مناطق المعارضة وقوات سوريا الديمقراطية في عفرين.

فتح المعبر مع تشكل غرفة التجارة والصناعة التابعة للإدارة الذاتية في عفرين في نيسان 2014، وتم في 23/7/2017 السيطرة على المعبر من قبل هيئة تحرير الشام.

يعتبر المعبر صلة وصل بين محافظة إدلب وريف حلب الغربي بريف حلب الشمالي ومطقة عفرين ومدينة حلب عبر عفرين التي تخضع لقوات الأسد. وهو طريق للسيارات المدنية والركاب والبضائع التجارية.

يبلغ عدد الشاحنات التي تمر عبر معبر دارة عزة بمعدل يومي (75 شاحنة بضائع)، تقدّر حمولتها بـ (50 طناً) للشاحنة الواحدة، وبإيرادات جمركية تقدّر بـ(40 ألف دولار).

لا يوجد آلية واضحة للرسوم الجمركية في الطرف التابع لهيئة تحرير الشام. في حين يفرض الطرف المقابل (قوات سوريا الديمقراطية) رسوماً جمركية (1000 ليرة سورية لكل مواطن)، ويختلف الأمر بالنسبة للشاحنات (حسب النوع والوزن ويوجد رسم جمركي لكل مادة وفق قوائم).

وتعتمد قوات سوريا الديمقراطية نظام (الترفيق = هو اتفاق بين الدول على قانون يعرف باسم الترفيق الجمركي، ويقضي بحماية جمارك الدولة للشاحنات التي تمر بها من السرقة والخطف). وهو قانون صادر في سوريا عام 1998 من وزارة المالية برقم 3095، تستخدمه قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأسد بين المدن السورية!

المعبر مغلق منذ كانون الثاني 2018 بسبب معركة غصن لزيتون التي ما تزال مستمرة.

أكثر من 15 مليون دولار شهرياً لحواجز الأسد

يقع معبر مورك في بلدة مورك -بلدة سورية تتبع ناحية صوران في منطقة حماة التابعة لمحافظة حماة- وتم افتتاح المعبر فيها في 12/11/2017، ويربط بين طريق دمشق - حلب الدولي في الجهة الغربية لمدينة صوران الواقعة تحت سيطرة النظام وصولاً إلى مورك الخاضعة لهيئة تحرير الشام، بموجب اتفاق نص على منع استهداف الطريق، وتحييده عن العمليات العسكرية، وفتح الطريق بعد إغلاق معبر أبو دالي.

تأتي أهمية المعبر كونه الطريق الذي يصل بين أكبر محافظتين في سوريا (حلب - دمشق)، كما يشكل صلة الوصل مع حماه وحمص بإدلب.

يمر عبر المعبر الشاحنات التجارية ذهاباً وإياباً، ويمنع مرور سيارات نقل الأشخاص فيه. قبل معارك قوات الأسد الأخيرة في الريف الجنوبي كان يمثلاً مصدراً هاماً للدخل لقوات الأسد، إذ قدرت دراسات مرور 350 سيارة شاحنة يومياً من المعبر، باتجاه مناطق المعارضة ، تخضع لما يقارب عشرين حاجزاً للنظام، تدفع كل منها وسطياً (500000-7500000 ليرة سورية 1075- 1600 دولاراً) على شكل إتاوات.

ويشهد حركة ضعيفة للتبادل التجاري بسبب المعارك الأخيرة التي تخوضها قوات الأسد في ريفي حلب و إدلب الجنوبيان.

حكومة الإنقاذ تُبين

يشرف على معبري (دارة عزة ومورك) مكتب المعابر التابع لحومة الإنقاذ في محافظة إدلب، وعند التواصل مع مدير المعابر الذي عرّف عن نفسه باسم (أبو صطيف) قال "لا توجد تسعيرات ثابتة للرسوم الجمركية في المعبرين، وليس هناك لوائح كمعبر باب الهوى. وإنما تعتمد الإدارة على سياسة الموازنة وتحقيق الاكتفاء في المناطق المعارضة). وشرح مدير المعابر الآلية (حيث تقوم الإدارة بفرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة، والتي تؤثر على الصناعة أو الزراعة في المناطق المعارضة، وتعفي بعض المواد التي تحتاجها المنطقة من الرسوم الجمركية. كما تعمل على تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الفائضة عن الحاجة في مناطقها للتشجيع على التصدير). وقدّم مدير المعابر مثالاً عن (تخفيض الرسوم الجمركية على مادة زيت الزيتون الذي ينتج بكثرة في المناطق الخاضعة للمعارضة للتشجيع على تصديره، في حين يتم رفع الرسوم الجمركية على مادة البطاريات لوجود 30 معمل بطاريات في مناطق المعارضة يعمل في كل منها -15 عاملاً-، وتمنع استيراد الدجاج الحي لوجود عدد كبير من مربي الدواجن في المنطقة. وذلك لتشغيل اليد العاملة وتجنباً للخسارة التي من الممكن أن يتعرض لها أصحاب هذه المهن أو المحاصيل فيتخلوا عنها).

وعن الآلية التي يعمل بها المعبرين يقول مدير المعابر "يتم معاينة البضائع وقطع الرسوم ومرورها وفق آلية بسيطة"، وتصرف الإيرادات على "إصلاح الطرقات والخدمات العامة وبعض المنشآت الطبية).

على الرغم من التساؤلات الكثيرة حول المعابر والشكوك التي تطال المسيطرين عليها، وغياب الشفافية حول إيراداتها، إلّا الناس تتمسك بأخبار فتحها في كل يوم، وتأمل بعد تبعية معظمها للحكومة المؤقتة أن تعود بالفائدة على مناطق المعارضة السورية، وأن تتوقف عن كونها مكاناً للابتزاز واستغلال حاجة المواطنين.